خلاصات اساسية عن الوضع الراهن في المغرب

الأختيار الثوري

جريدة مغربية عربية

alikhtiar athaouri

revue mensuelle marocaine

العدد N° 39 — الثمن PRIX : 2,00 F — يوليوز JUILLET 1979

الصحراء المغربية : التمهيد للمساومات

تشهد منطقة المغرب العربي من جديد، تصعيدا في التوتر والاصطدام. كما تشهد في ذات الوقت، تكثيفا في التحركات الديبلوماسية، ومشاريع "الحلول السلمية". والحقيقة أن لا تناقض بين المسألتين. فتصعيد التوتر، والدفع بالمنطقة في طريق مظلمة الافاق، طريق الحرب المدمرة، يشكل بالنسبة للاطراف الفاعلة في هذا الاتجاه، جسرا للعبور نحو تسوية "مشكل" الصحراء بما يرضي هذا الطرف أو ذاك، أو بما يرضيها جميعا في آن واحد. ولا غرابة في ذلك. فما كان منطلق هذه الاطراف في تناولها لقضية الصحراء، بشكل أو بآخر، يستهدف خدمة قضية التحرير وارساء أسس بناء وحدة المغرب العربي بمضمونها الديموقراطي التقدمي.

ان دعاة الانفصال من جهة، ورافعي علم الشوفينية والحرب من جهة ثانية، ما انفكوا من حيث يشعرون أو لايشعرون، يخدمون الرجعية المحلية التي تبذل كل جهدها لتوظيف الصراع في توطيد دعائمها، وترسيخ الحضور الامبريالي في المنطقة. فالمستفيد الواحد والحيد من صراع الاستنزاف الدائر حاليا ومن أية حرب مقبلة، هو بالتأكيد التحالف الرجعي الامبريالي. وان تستر دعوات الحرب وراء شعارات "التحرير الثوري" أو "صيانة الوحدة الترابية" لايزعزع قيد أنملة، هذه الحقيقة الثابتة.

لقد طلع النظام المغربي أخيرا بمواقف "حازمة" بخصوص الصحراء المغربية. فعلى اثر هجومات الانفصاليين على أجزاء من التراب الوطني، أعطى رئيس الدولة أوامر مكتوبة الى الضباط المتواجدين على خط المواجهة لاستعمال حق المتابعة ضد القوات المعتدية، كما طرح القضية على مجلس الامن ليبادر الى سحبها حتى لايعرقل محاولات لجنة الوساطة الافريقية.

ان هذا التغيير في لهجة النظام وطابعها المتشدد الجديد، يأتي في ظرف يتميز بمسألتين هامتين:

١) حملة ديبلوماسية مكثفة ومعادية تستهدف فرض الدويلة الانفصالية كأمر واقع لا مفر منه.

٢) اختناق الوضع الداخلي من جراء الاستفحال المزمن للازمة الاقتصادية الاجتماعية، وتصاعد موجة القمع الوحشي ضد المناضلين التقدميين عموما والنقابيين منهم على الخصوص.

البقية على الصفحة ٤

بعض خصائص الاستعمار الجديد

واخيرا.. اطلق سراح المناضل احمد بن بلا

لقد أقبل النظام الجزائرى بمناسبة الاحتفال بالذكرى السابعة عشرة لاستقلال البلاد على اطلاق سراح أحمد بن بلا الرئيس الاول للجمهورية الجزائرية والذى ظل في الاقامة الاجبارية وبدون محاكمة طوال ١٤ سنة.

مع تسجيل ايجابية هذه المبادرة، تجدر الاشارة الى أن المعني بالامر لايتوفر على حرية الخروج من ولاية "مسيلا" وأن منزله الجديد لازال مراقبا من طرف جهاز الامن.

ان اسم المناضل احمد بن بلا يقترن بحق بنضال الشعب الجزائرى ضد الاستعمار. فلقد كان على رأس المجموعة الصغيرة التي بادرت في فاتح نوفمبر ١٩٥٤ الى اشعال نار الكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي. والكل يتذكر ظروف اعتقاله في اكتوبر ١٩٥٦ من طرف سلطات الاستعمار التي لم تتردد في تحويل الطائرة التي كانت تنقله وبعض رفاقه من تونس الى المغرب. وبقي في المعتقل الى غاية يوليوز ١٩٦٢ لكن ابعاده عن ساحة المعركة لم ينل من سمعته في أوساط الثورة حتى أنه تولى رئاسة الحكومة بمجرد رجوعه الى البلاد. ثم عين كاتبا عاما لجبهة التحرير الوطني في أبريل ١٩٦٣ وأشرف على تهيء الدستور الاول بعد الاستقلال المصادق عليه في شتنبر. وفي نفس هذا الشهر انتخب رئيسا للجمهورية. ومنذ احراز البلاد على الاستقلال لعب دورا أساسيا من أجل توجيه خطواتها الاولى في طريق الاشتراكية. بل وساهم بكل فعالية الى جانب شي غيفارا والمهدى بن بركة وجمال عبد الناصر وآخرون في وضع أسس النضال المشترك على صعيد القارات الثلاث ضد الامبريالية والاستعمار.

ان الافراج عن المناضل احمد بن بلا يستجيب بدون شك لمشاعر كل المواطنين الجزائريين ولمطالب كل التقدميين والديموقراطيين عبر العالم الذين ما فتئوا منذ اللحظة الاولى يطالبون بالافراج عنه.

فرنسا: المهاجرون امام خطورة القوانين الجديدة

صادقت الاغلبية الموالية للحكومة الفرنسية داخل الجمعية الوطنية الفرنسية يوم ٢٩ ماى ١٩٧٩ ــ بعد نقاش أولي ــ على مشروع قانون يتعلق بوضعية الاجانب المتواجدين في فرنسا ، ويشكل هذا القانون تعديلا لوثيقة ٢ نونبر ١٩٤٥ المنظمة لدخول واقامة الاجانب في فرنسا ، ومن جهة أخرى يعتبر المشروع الذى قدمه السيد ستوليرى المتعلق بقضايا تجديد أوراق الاقامة وطرد وترحيل الذين لا يتوفرون على هذه الاوراق أو من لم تجدد لهم ، تكميلا للقانون الاول الذى قدمه وزير الداخلية السيد كريستيان بوني ، والذى يطلق عليه قانون بار ــ بوني .

ومنذ أن طرح هذا القانون للنقاش وردود التقدميين والديموقراطيين : أحزابا ونقابات وجمعيات تأخذ أشكالا مختلفة ومتنوعة . بل ان أصداء هذا القانون تعدت اطار الدولة الفرنسية وأخذت أبعادا دولية وهذا ما يؤكده التصريح الذى أصدرته المنظمة الدولية للشغل ووقعته أكثر من ٢٤ دولة، وباعتبار أن القانون يعني أساسا كل المهاجرين بمختلف جنسياتهم وبالتالي فانه يهدد أوضاع آلاف الاسر ان لم نقل مآت الالاف من بلدان مختلفة.

فما محتوى هذا القانون وما مجمل ردود الفعل التي أثارها ، ثم ماذا كان موقف النظام المغربي الذى عمل منذ سنوات على تصدير اليد العاملة ، سلعة رخيصة للرأسمال الاجنبي .

مضمون القانون :

مع كل تحفظ بخصوص الترجمة نقدم خلاصة لبعض فقرات القانون قبل أن يدخل عليها أى تعديل ، مع العلم أن هناك تعديلات طفيفة طرأت على القانون لا تغير من جوهره شيئا .

ــ تقول المادة (١) كتعديل للبند الخامس في وثيقة ٢ نونبر ١٩٤٥ :

"من أجل الدخول الى فرنسا يجب على كل أجنبي أن :

"١ ــ يكون حاملا للوثائق والتأشيرات التي تفرضها الاتفاقيات الدولية والتقنينان الجارى بها العمل ،

"٢ ــ يتوفر على وسائل العيش الكافية ، أو اذا كان يهدف ممارسة نشاط مهني الادلاء بالرخص الضرورية .

"٣ ــ يمكن رفض ولوج التراب الفرنسي لكل أجنبي قد يشكل وجوده تهديدا للنظام العام .

.. أما احدى فقرات المادة الثانية فتقول :

"كل أجنبي بقي في فرنسا خرقا للترتيبات المعلن عنها في المادة السابقة يجب أن يغادر التراب الفرنسي . يمكن ايصاله الى الحدود ."

وتفيذ المادة ٦ــ ١ " أن الاجنبي الذى ليس بامكانه الامتثال الى القرار الذى رفض له رخصة الدخول أو الاقامة بالتراب الفرنسي يمكن حجزه في أمكان غير خاضعة لمصلحة السجون ، خلال الوقت الضرورى بالظبط لترحيله ..."

كما أن المادتين ٤،٥ من وثيقة ١٩٤٥ قد عرفت اضافات وتعديلات بخصوص الشروط الواجب توفرها عند تجديد ورقة الاقامة والتي تجبر المعني على تقديم ايصالات تشهد بتأدية الضرائب ، سواء ساعة الطلب أو في أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر .

وفي الاخير المادة ٦ بعد أن ألغت المادة ٢٣ من الوثيقة المذكورة لتلخص الحالات التي يمكن لوزير الداخلية أن يعلن فيها بمرسوم قرار طرد الاجنبي من التراب الفرنسي وهذه الحالات هي التالية :

"١ ــ اذا كان وجود هذا الاجنبي يشكل تهديدا للنظام العام أو لثقة الناس بالدولة .

"٢ ــ اذا وجد أجنبي يملك ورقة اقامة مقلدة ، مزورة ، محرفة أو أقيمت على اسم ليس اسمه .

"٣ ــ اذا بقي الاجنبي ،الذى رفض له تجديد ورقة الاقامة ، مقيما بالارض الفرنسية .

"الاجنبي المطرود يمكن ايصاله الى الحدود ."

"في الاقاليم المتاخمة للحدود ، يمكن اعلان الطرد من طرف مدير الشرطة الذى عليه أن يخبر مباشرة وزير الداخلية .

"مرسوم الطرد يؤجل أو يلغى عند اللزوم في الحالات التي أعلن فيها .

بعض ردود الفعل

خلال الدورة ٢٥ للندوة العالمية للشغل أصدرت المنظمة العالمية للشغل تصريحا وقعته أكثر من ٢٤ منظمة نقابية تنتمي لمختلف البلدان التي حضرت الندوة وقد جاء في التصريح ما يلي :

في البداية عبر التصريح عن معارضته العميقة لسياسة الحكومة الفرنسية ازاء العمال المهاجرين التي عرفت منعطفا كبيرا . وبعد أن ذكرت بمساهمة العمال في تنمية اقتصاد دول أوروبا الغربية على الخصوص ، وأنه لايمكن بأى حال من الاحول الاستغناء على الاجانب نظرا للازمة الحالية بل من الواجب احترام حقوقهم المشروعة .

ثم أشارت الى أن القوانين الاخيرة ليست الا تتويجا لمسلسل طويل حاول باستمرار أن يكبد العمال الاجانب ثمن الازمة الحالية .

وفي تعرضها لمشروعي قانون بار ــ بوني و بولان ــ ستوليرى فقد جاء في التصريح ما يلي :

أن الاول رغم تعديله من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية يظل مرفوضا ، يعطي كل الوسائل للسلطة العمومية وخاصة الشرطة لممارسة الطرد المكثف ، واذا كانت تجب المصادقة عليه ، فان عدم تجديد ورقة الاقامة المؤقتة (الذى أصبح سهلا جدا طبقا لمشروع بولان ــ ستوليرى) يؤدى الى طرد المعني بالامر وهذا في ظروف ادارية تجعل اللجوء الى القضاء شكليا تماما .

هذا المشروع يهدد بعدم الاستقرار ، وبقلق عميق داخل الجالية المهاجرة التي أصبحت من الان فصاعدا ، مهددة على تعامل بشكل مؤقت وكدخيل ليس الا .

المشروع الثاني : باستثناء بعض الجوانب ، خطير جدا ، يفتح الباب على مصراعيه لتعسف الحكومة والادارة . ذلك أن

←

تجديد الاوراق سيصبح اعتمادا على نسبة يحددها مدير الشرطة حيث تفتح مجالات التقليص والمناورة، وتصبح بالتالى حالة سوق العمل هي التي تحدد أساسا حسب مقاييس غير قارة تجديد ورقة الاقامة أو عدمه.

ومن جهة أخرى أن النوايا المعبر عنها بشكل صريح من طرف الوزير الفرنسي جد جد واضحة: انها تعني تقليص الجالية المهاجرة بشكل كبير وتبقى كل مقولات التطمين حاليا ليست الا من باب اخفاء هذه الافاق ، فاذا كان يجب التصويت على هذا القانون فان هذا سيترجم عواقب عنيفة وبالغة بالنسبة للمهاجرين.

أمام هذه التهديدات، وجهت مختلف المنظمات التي وقعت التصريح نداء لضرورة وعي العمال بهذه المخاطر وبضرورة تعبئتهم، مؤكدة أنه بالنضال اليوم كما في الامس، يمكن تعديل هذه الشروط لصالحهم.

وأكد الموقعون من جهتهم على ضرورة تكثيف وتقوية حملات الشرح والتوضيح والاخبار في فرنسا وكذا في الدول التي ينتمي اليها النقابيون الموقعون، والتوجه الى العمال بكل الوسائل الناجعة والمتوفرة.

وفي الاخير توجه التصريح الى الحكومة والبرلمان الفرنسي للتخلي على مثل هذه الاجراءات واقامة سياسة للهجرة ترتكز على المساواة بين الفرنسيين والاجانب المتواجدين في فرنسا.

كما توجه بنداء حار الى الشعب الفرنسي ليعي بخطورة الحالة التي تطبخ باسم الحرية والكرامة الانسانية.

أما المنظمات النقابية الفرنسية التالية : (س.ج.ت.) الكونفيدرالية العامة للشغل ، (ف.ا.ن.) فيدرالية التعليم الوطني ، (س.ف.د.ت.) الكونفيدرالية الفرنسية الديموقراطية للشغل ، (س.ف.ت.س) الكنفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين فقد أصدرت بيانا مشتركا هذا أهم ما جاء فيه:

ناقشت المنظمات النقابية الفرنسية يوم ١٨ ماى التهديدات الخطيرة التي تتوالى على ظروف وعيش العمال المهاجرين وعائلاتهم.

وتعتبر نفسها في المرحلة الحالية أنها معبأة بشكل خاص ضد الطرد والرفض اللذان يتضاعفان لاى سبب كان وبأية دعوى وبتعسف مطلق.

لقد عملت الحكومة على تجزئ مبادراتها بهدف تجنب النقاش العام في البرلمان وحتى تخفي الاهداف الحقيقية لسياسة تهدف التراجع عن حق الاقامة والعمل للمهاجر.

أما بخصوص مشروع قانون بار- بوني حول الهجرة المطروح أمام البرلمان فهو يكشف عن خطورة استثنائية ويستدعي من الان فصاعدا تعبئة المنظمات النقابية.

هذا المشروع يهدف خصيصا الى :

- توسيع القوات القمعية الهامة جدا ومنذ السابق، في ميدان الطرد والرفض ، كما يهدف تعزيز السلطات التعسفية لوزير الداخلية ومدراء الشرطة خاصة، بالغاء المراقبة القضائية وامكانية الدفاع في حالة الطرد.
- تقنين الاعتقال الادارى المنافي للدستور الفرنسي ولحقوق الانسان.

ان هذا المشروع يأتي في اطار هجمة عامة ضد حريات العمال.

كما أن هناك مشاريع أخرى تحضر منذ عدة شهور في وزارة الشغل ولدى كتابة الدولة في الهجرة، تهدف التقليص ، بشكل كبير، من مدة صلاحية أوراق الشغل واقامة المهاجر وزيادة على ذلك رفض تجديد هذه الاوراق لعشرات الالاف منهم.

ان (س.ف.د.ت.) ، (ف.ا.ن.) (س.ف.ت.س) ، (س.ج.ت.) التي سبق أن أخذت عدة مبادرات لاحباط هذه الاجراءات المقصودة من طرف المجلس الوطني للباطرونات الفرنسيين والحكم ، تذكر بأن العمال المهاجرين ليسوا كما هو الحال ، بالنسبة للعمال الفرنسيين بمسؤولين عن أزمة البطالة ولن يكونوا كبش الضحية.

ان العمال المهاجرين الذين ارغموا على مغادرة أوطانهم قد أدوا غاليا مساهمتهم في تنمية الاقتصاد الفرنسي ومؤسساته.

وذكر الموقعون بأن سياسة جديدة للهجرة يجب أن تسمح للمهاجرين بممارسة الاختيار الحر للبقاء في فرنسا أو العودة الى بلادهم ممتعين بعقد الاندماج مرة أخرى الذى يضمن لهم الحقوق الاجتماعية المكتسبة، التكوين المعني المناسب لتعليم اللغة والثقافة الاصلية للاطفال، العودة بعد التفاوض وبرمجتها في ظروف جيدة ماديا واداريا.

ترفض هذه المنظمات كل مشروع يقوى عدم الاستقرار وعدم أمن العمال المهاجرين وعائلاتهم، أو يمس بكرامتهم، ويحاول مواجهة المهاجرين بالفرنسيين مما يغذى التيارات العنصرية وكراهية الاجانب.

وفي الاخير دعى الموقعون العمال المهاجرين والفرنسيين لرفض كل محاولات التقسيم وفرض ، جميعا، اجابات ملموسة لمشاكل شغلهم وظروف العمل والعيش.

كما قرروا أن يظلوا في تعاون وثيق بهدف تنسيق عملهم للحصول على حلول مناسبة لمصالح العمال الفرنسيين والمهاجرين.

أما بخصوص الشخصيات الفرنسية فقد عبروا عن رفضهم لمثل هذا القرار بالرسالة التي نقلتها جريدة لومند لـ١، ٢ يوليوز الجارى مفادها كالتالي :

١ - لقد أصبح الطرد ، الجزاء الاوتوماتيكي لكل مهاجر في حالة مخالفة.

فالى حد الان تبعا للمادة ٢٣ من وثيقة ١٩٤٥ ، لايمكن طرد الاجنبي الا اذا كان وجوده بالتراب الفرنسي يهدد النظام العام أو ثقة الناس بالدولة، وضمانات ذلك هي امتثال المعني أمام القضاء في جلسة مغلقة والذى عليه أن يعطي رأيه لوزير الداخلية.

النص المصادق عليه من طرف البرلمان الفرنسي يخلق خمس حالات جديدة للطرد :

- الاجنبي الحامل لورقة اقامة مزورة أو مقلدة.
- الاجنبي الذى ليس باستطاعته اثبات دخوله القانوني الى فرنسا.
- الاجنبي الذى يظل مقيما بفرنسا بعد مرور ثلاثة أشهر وليس له ورقة اقامة أولى.
- الاجنبي الذى ليس له ورقة اقامة.
- الاجنبي الذى رفضت له ورقة الاقامة المؤقتة والذى ظل مقيما بالتراب الفرنسي.

في كل الحالات، باستثناء حالة الاجنبي الذى أثبت دخوله الى فرنسا في ظروف قانونية والذى يوجد حاملا لورقة الاقامة يستبعد المثول أمام لجنة قضائية ولا توجد أية ضمانة مسطرية.

٢ - القانون الحالي يقول صراحة بعقوبات في حالة مخالفة التشريعات الخاصة باقامة الاجانب في فرنسا، يقول المشروع : "يمكن ايصال الاجنبي الى الحدود".

التنفيذ الاجبارى أصبح بهذا ، النظام العادى لتنفيذ قرارات الطرد المتخذة دون أية ضمانة مسطرية. والامر هنا أصبح يعني تحويل اختصاصات القضاء وابعادها.

أما بشأن ما أسموه ، البدعة الاولى، يعني تقنين الاعتقال الادارى فقد أشاروا بعد لمحة تاريخية عن مثل هذا الاسلوب الى سنة ١٩٧٥ عندما اثارت فضيحة مركز "دارانك" انتباه الرأى العام، حيث تعتقل الشرطة ، الاجانب المطرودين أو المرفوضين من الدخول ، في انتظار ترحيلهم دون أدنى تمييز وبتعسف لامثيل له.

من الان فصاعدا أصبحت الامور أكثر وضوحا : فبموجب مشروع القانون يمكن حجز الاجانب المرفوضين أو المطرودين في أماكن الاعتقال التي لاتخضع لمصلحة السجون. والقاضي في هذه الحالة مطالب بالمصادقة على ذلك بعد ٤٨ ساعة غير أن المصادقة على مثل هذا القرار لا ترفع عنه طبيعته.

البقية على الصفحة ٩

ماذا وراء رحلات الملك حسين؟

قام الملك حسين في الفترة الاخيرة بزيارات الى كل من المغرب والجزائر وباريس، ولم يخف على أحد، أن موضوع هذه الرحلات كان بالتأكيد: الوساطة في مسألة الصحراء.

وأمام السكوت المطبق لكل أجهزة الاعلام الرسمية، وشبه الرسمية، عن مضمون المحادثات التي جرت هنا وهناك، وحرصها على ترك الوعي الشعبي، بعيداعن ما ينسجه النظام الرجعيالمغربي من مساومات ومؤامرات، لا يسعنا الا أن نستعرض ما يتناقله المراقبون من تخمينات واستنتاجات.

فيبدو أن المهمة الاساسية التي قام بها الملك حسين، هي نقل مشروع سعودى "لتسوية النزاع في شمال غرب افريقيا" الى كل "الاطراف" ومحاولة اقناعهم بالحل الذى يسعى اليه النظام السعودى وذلك في اطار العمل على تقوية نفوذه بالمغرب العربي، وكسب المواقع على حساب منافسه المصرى، (وموضوع المنافسة هو بطبيعة الحال كسب ثقة الامبريالية، لفرض قيادة المنطقة العربية ...).

وفي هذا الاطار اذن، طلب ولي عهد السعودية، فهد، وهو في طريق عودته من باريس الى الرياض، من الملك حسين أن يتوجه على الفور الى الجزائر والرباط، كوسيط لعرض المشروع السعودى الذى يتلخص، حسب بعض المصادر المطلعة، في النقاط الرئيسية التالية:

(١) أن يمتنع المغرب والجزائر عن الاعمال العدائية بكل أشكالها.

(٢) أن توقف الجزائر امداداتها وأسلحتها "للبوليساريو"، وأن تلتزم بعدم التعامل مع المنظمات المعارضة للملك حسين.

(٣) أن يسحب المغرب قواته، بالتدريج، أولا من موريتانيا، ثم من المناطق التي يدور فيها القتال في الصحراء، وأن يخفض ضغطه على طول الحدود الجزائرية.

(٤) وعندئد، ستقدم السعودية، مساعدة مالية كبيرة لتنشيط اقتصاد البلدين، على أن تكون هذه المبالغ جزءا من مساعدة ماليةطويلة المدى.

كما ينص المشروع على أن يلتقي ممثلوا المغرب، والجزائر، بعد ثلاثة أشهر من وقف اطلاق النار، وبحضور مبعوثين سعوديين، لمناقشة قضايا النزاع الرئيسية وبوجه خاص مستقبل مناجم الفوسفاط.. وبعد ذلك يدعى ممثلون عن موريتانيا، وقادة البوليساريو للاشتراك في المناقشات النهائية:

وتشير نفس المصادر، الى أن الملك حسين، قد "نجح في اقناع الطرفين: المغرب والجزائر. وأنه توجه الى باريس لابلاغ الرئيس الفرنسي قبل أن يعود ليقدم تقريرا كاملا الى السعودية"...

على هامش زيارة خوان كارلوس:

التعاون بين مستعمِر ومستعمَر...

ركزت كل المحادثات التي أجراها النظام الرجعي المغربي مع النظام الاسباني، بمناسبة زيارة الملك خوان كارلوس للرباط، ركزت كلها على ايجاد اتفاقات ثنائية تهم "التعاون بين البلدين"، في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والسياسية، ومجالاتالاعلام والثقافة وغيرها.

وان كنا لانعارض في مبدأ التعاون في حد ذاته، اذ لاتقدم وازدهار للشعوب بدون تعاون أخوى مثمر، فان الغريب في الامر هو أن المحادثات المذكورة قد مرت في جو عادى وكأنها تهم بلدين يتمتعان بالاستقلال والسيادة التامة، ويكرسان الجهود لتوطيد علاقات التعاون، من موقع المساوات والتكافؤ... وكأن سبتة ومليلية والجزر الجعفرية، لم تعد مطروحة للنقاش، وأن استمرار الاستعمار الاسباني جاثما عليها هو أمر طبيعي ومشروع مقابل أن تلتزم اسبانيا بطي ملف الصحراء المغربية بشكلنهائي، وعدم القبول بأدوار المساومة المطروحة عليها...

هذا هو المنطق العجيب الذى يمارسه النظام المغربي الرجعي حيال سيادتنا الوطنية المبتورة، والتي مافتئ النظام يدوسها بشتى الوسائل، من تقسيم التراب والشعب بمنطق "الوزيعة"، واخضاع الخيرات الطبيعية للنهب الامبريالي.. الى تزكية الوجود الاستعمارى المباشر والقبول باستمراره طيلة ٢٢ سنة بعد الاعلان عن "استقلال" البلاد.

والجدير بالذكر أن طمس قضية المدينتين المغتصبتين، بمناسبة الزيارة الرسمية لرئيس الدولة الاسبانية، لم يكن من نصيب النظام وأجهزته الرسمية فحسب بل لقد شمل كل المؤسسات وكل أجهزة الاعلام بما فيها التابعة للحركة الوطنية..

التمهيد للمساومات ـ تتمة ـ

ان النظام يستهدف من اجراءاته الاخيرة ضرب عصفورين بحجر واحد. فهو من جهة يطمح الى اسدال ستار الصمت على حملته القمعية الشرسة وتغطية الازمة الاقتصادية الاجتماعية بجو من الحماس الوطني. وهو يستهدف من جهة ثانية، الضغط في اتجاه المساومة والتسوية، خاصة وأن وضعه كنظام في موقع ضعيف جدا نتيجة المواقف المخزية التي حرص باستمرار وبوقاحة على اتخادها (القضية الفلسطينية التدخلات في افريقيا، الموقف من الثورة الايرانية...) فضلا عن وضعه الداخلي المهزوز رغم الاصباغ والزخرفات الديموقراطية.

ان الجماهير المغربية التي بذلت وتبذل الغالي والنفيس من أجل وحدتها كشعب وكتراب، لاتحتاج لدروس في الوطنية وفي التضحية. خاصة اذا صدرت عن نظام يقمعها يوميا: اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، انها لم تبخل في يوم من الايام بتضحياتها وعطاءاتها من أجل السيادة الوطنية والشعبية. وهي تأبى في ذات الوقت، أن تكون هذه التضحيات والنضالات مطية لحفنة من المنتفعين والاستغلاليين الذين ما انفكوا يعطون الدليل تلو الاخر على انعدام أدنى حس وطني لديهم، فبالاحرى أن يتقبلوا التضحية من أجل القضايا الوطنية.

وما الحديث عن "التعبئة الشعبية"في ظل القمع والمحاكمات الصورية، سوى ضربا من الاوهام التضليلية، تهدف به الفئات الحاكمة الى تخدير وعي الجماهير تمهيدا للمرور على دمائها لمائدة التسوية والمساومات على قضيتنا الوطنية ووحدة شعبنا وترابنا.

خلاصات اساسية عن الوضع الراهن في المغرب

بقلم مناضل عربي

توصلت "الاختيار الثورى" بمساهمة مستفيظة من أحد المناضلين في القطر السورى الشقيق تضمنت تحليلا شاملا للاوضاع السياسية الراهنة في المغرب ، نضعها بنصها الكامل بيد قرائنا .

بين مطالع السبعينات ونهايتها ،دار دولاب الخيارات السياسية بالنسبة للنظام الملكي المغربي دورة كاملة، **وعاد الى النقطة التي بدأ منها : الى الازمة.**

في مطلع هذا العقد ، كان المخزن ونظامه قد شرعا في ممارسة سياسة نقية، خالصة من ضغوط الاحزاب والجيش الى حد كبير، بعد أن فشلت تجربة التعاون بين المعارضة والقصر في أواسط وبدايات الستينات، وعجزت المحاولات التي قام بها عسكريون من الجيش في الاطاحة بالوضع القائم. ومع أن النظام رسم سياسته الجديدة تحت تأثير تجربته الماضية فانها جاءت سياسة خالصة الى درجة كبيرة من المطالب والضغوط المباشرة للمعارضين والخصوم : المعارضين بسبب عجزهم عن تقديم بديل سياسي لايستطيع القصر الالتفاف عليه واستيعاب اقسامه الاساسية، والخصوم بسبب فشل العسكر في الحلول محل الجماهير ومنظماتها. ولعله من المؤسي أن التجربة الشعبية قد بقيت طوال سنوات ، قليلة القدرة عن الامتداد نحو الجيش، وقليلة القدرة بالتالي على دمجه في الحلف الشعبي المعادى للنظام، فتحركت الجماهير وأحزابها مرات متعددة تمكن القصر خلالها من قبول تحديها واستيعاب طموحاتها وبرامجها في اطار مصالحه، مما جهظ عمليا البرامج، بينما بقي الجيش بعيدا عن حركة الشارع . ثم عندما خمدت المعارضة الشعبية بالقياس الى الفترة السابقة تحرك الجيش بعيدا عن الشارع ، فتمكن القصر في الحالتين من الامساك بالوضع ، الذى بلغ في حالات كثيرة حد الخطر المميت.

مع انحسار الخطرين الشعبي والعسكرى بدأ النظام يضع خطوط سياسته الجديدة . فوجد في الثورة المضادة العربية، التي شرعت تعصف آنذاك بالمنطقة من جهاتها الاربع ، دليلا يرشده الى المطلوب ، فوضع خطة ملامحها التقريبية هي التالية :

* عين لنفسه مكانا بين صفوف القوى العربية الساعية نحو تصفية القضية الفلسطينية عبر التسوية (كانت تشكل ٩٠ في المائة من القوى الرسمية العربية) وكان مدخله الى دور كهذا يمر عبر حركتين متلازمتين :

ا ـ ارسال قوات رمزية الى جبهة الجولان وقناة السويس في محاولة لاكتساب تأثير مباشر على الاحداث والتطورات الحاصلة ولابعاد الجيش عن البلاد خلال مرحلة اعادة ترتيب الوضع الداخلي، التي قد تحمل في طياتها عناصر ومضايقات غير قابلة للضبط مسبقا.

ب ـ الاندفاع نحو تطويق عنق المقاومة الفلسطينية بحب رجعي عاصف، تجلى في عروض مالية وعسكرية كثيرة، وفي محاولات متكررة لاقناع المقاومة بأن الرجعية مع فلسطين، وأن البلدان التقدمية هي التي تتلاعب بمصيرها.

ولقد ظهر أن حسابات الملك في النقطة الاولى لم تكن دون مبرر، فقد اتاح شعار قومية المعركة له ولسواه من خصوم الامة ومعاركها لعب دور نتائجه أكبر بكثير مما كان متوقعا، اذ تحول النظام المغربي الى "نظام مجابه"، وصار رأيه هاما بالنسبة لقضايا التسوية، فأصاب القصر مجموعة عصافير بحجر واحد :

١ ـ بدا لقسم من جماهير الوطن العربي نظاما مقاتلا ضد الاحتلال، يكتسب مشروعية جديدة من دوره هذا.

٢ ـ دخل في لعبة التقارب بين "الانظمة التقدمية وغير التقدمية" التي كانت جارية على قدم وساق، فأمن لنفسه تغطية "تقدمية وتقليدية" ، استغلها في توطيد وضعه الداخلي.

٣ ـ زاد من قيمة دوره بالنسبة لامريكا وأروبا في قضايا المشرق، وصارت خدماته لها ذات وزن وتأثير أو لعله ليس من قبيل الصدف أن زيارات الامريكان والاوروبيين للمغرب قد يقت دوما زياراتهم لمنطقة المجابهة، حيث التسوية قضية حياة وموت بالنسبة "للمجابهين".

٤ ـ رفع من مقدرته على لعب دور معتدل داخل الوطن العربي وصار وزراؤه يجوبون الاقطار العربية للتباحث والتشاور في كل القضايا المطروحة. كما امتص قسما هاما من موقف الجيش وكوادره المتوسطة والدنيا في سياسته ، حين ظهر أمامه بمظهر نظام وطني يلعب دورا قوميا. وعزز هذا الوهم خلال التطورات اللاحقة.

٥ ـ أسهم في خلق حالة عربية عامة تقوم على تقارب الانظمة من بعضها في سيرورة جوهرها تراجع "التقدميين" وتقدم "الرجعيين" بحيث يلتقيان في منتصف الطريق، ويكون لقاؤهما مرحلة تمهد لمرحلة تالية لايبقي فيها تقدميون ولا من يحزنون، على مستوى السلطة الرسمية على الاقل . لقد اشترك النظام الملكي اشتراكا فعالا في العمل لخلق هذا اللقاء، ولتسهيل عملية الواقعية. يدل على ذلك حضوره الرسمي الكثيف في المؤسسات العربية الرسمية، والزيارات التي لا تنقطع لرجالات الدولة، الذين يمسحون كل دولة عربية مرة واحدة كل شهر ، على أقل تقدير.

هاتان الخطوتان، اللتان وصفناهما تحت بند ١و٢ أكسبتا النظام مشروعية قومية ودورا قوميا. فكان لابد من أن يكتسب لنفسه مشروعية وطنية داخلية وهذا ما فعله في ما سمي بمعركة الصحراء.

←

القضية الوطنية والصراع الاجتماعي

استخدم النظام مسألة الصحراء رافعا ضد الحركة الوطنية منذ أواسط الخمسينات. ففيها تمت عملية حل وتصفية جيش التحرير وقوات المقاومة. وباسمها تحالف القصر مع الفاشية الاسبانية ضد الصحراويين والحركة الوطنية المغربية. ولقد استغل الملك ونظامه المعركة حول الصحراء في سبيل كبح الحركة الوطنية المعارضة، حين أبقى الصحراء بين يدى الاسبان بطلب رسمي. ثم استغلها لتحقيق الغاية نفسها، عندما اتفق مع اسبانيا على تقسيم أرضها وثرواتها وسكانهامع موريتانيا. **والحقيقة أن مشكلة الصحراء كان يمكن استغلالها لالحاق الاذى بالنظام، لكن ذلك لم يحدث، لان الحركة الوطنية المغربية لم تعرف كيف توفق توفيقا عمليا وثوريا بين المشاكل التي يواجهها مجتمع يواجه مشكلة وطنية ومشاكل اجتماعية.** فكانت ثارة تثير المشكلة الوطنية بعيدا عن المشاكل الاجتماعية، وطورا تثير القضايا الاجتماعية، ناسية القضية الوطنية. وفي الحالتين كان النظام يعرف كيف يكشف نواقص نشاطها، وليسدد لها الضربات في الوقت المناسب، وربما كان سلوك هذه القوى في مسألة الصحراء معبرا عن سلوكها حيال القضايا التي يواجهها المغرب. فقد تخلت عن معركة تحرير الصحراء باسم "معركة الاستقلال" تم تركتها للقصر باعتبار أن الحكم قد صار "وطنيا" وغدت مهمة التحرير من شؤونه ومهماته، وصار الضغط عليه بالقضايا الاجتماعية والطبقية هو السبيل الى تعبئة الشعب ضده، وللاطاحة به.

قد يستغرب المرءالان هذا التفكير التبسيطي لكنه كان واقعا قائما طوال قرابة عقدين من السنين في ظل قيادات كان تفكيرها السياسي والاجتماعي لا يفتأ يهتز ثارة نحو اليمين، وأخرى نحو الوسط في كل القضايا والمشاكل المغربية، بما فيها المشاكل التي تمس استكمال بنية الشخصية السياسية والاجتماعية للمجتمع المغربي. وعندما فتح القصر في منتصف السبعينات معركة الصحراء، لم تجد القيادات من سياسة تمارسها في هذه المسألة سوى الاصطفاف وراء القصر، مكتفية بالاعتراض على هذا الاجراء الصغير والشكلي أو ذاك، ولكن ضمن الاطار العام المرسوم في القصر.

لا نريد التحدث باستفاضة عن مشكلة الصحراء، لانها ليست موضوع حديثنا. لكنه من الفهم القول : أن هذه المشكلة قد استغلها الملك ضد الحركة الوطنية والشعبية، وأنه هو الذى رسم اطارها الاستراتيجي وتاكتيكاتها، وهو الذى حدد جبهة، الاصدقاء والخصوم منها، وهو الذى جر القيادات السياسية نحو تبني موقفه منها، بدل أن يحدث العكس، فصرنا نقرأ خطبا للقيادة الحالية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ولقادة حزب التحرر والاشتراكية تناقض ما كان يقال على لسانهم طوال سنوات وسنوات. وقد حدث التبدل والتراجع باسم "الوحدة الوطنية" و"الطابع الوطني لمعركة الصحراء" الذى اعتبر نقيضا للطبقية، يجمع ولا يفرق ويوحد ولا يمايز، وبلغ التوحد درجة عظيمة دفعت زعيم حزب التحرر والاشتراكية للقبول بحمل رسائل من الملك الى بلدان شرق آروبا الاشتراكية، والتحدث باسم المغرب هناك!

في سياق هذه التطورات سعى النظام لكسب مشروعية دولية، امبريالية تحديدا، فحاول أن يثبت للغرب من واشنطن الى باريس ومدريد، أنه نظام الملمات والمهمات الصعبة. فأقام مساومة مع اسبانيا حول الصحراء على ترك سبتة ومليلية والجزر الجعفرية تحت الاحتلال الاسباني ثم أرسل جيشه الى شابا بالمرتين متتاليتين، حيث نجحت قواته، بالتعاون والتنسيق مع فرنسا، في دحر القوات المتمردة في المرتين. بعد ذلك ركز معظم عساكره قبالة الجزائر، واستفز نظام بومدين مرات عديدة، وأرسل حوالي عشرة آلاف جندى لتثبيت الوضع في موريطانياوشرع يوسع الجيش ويسلحه تسليحا حديثا، ورافق ذلك بتصريحات تعلن أن الهدف القادم هو الجزائر. ولقد بدأ للولهة أن لعبة النظام الملكي قد نجحت مائة بالمائة، خاصة عندما أرسلت فرنسا قوات وطائرات الى تشاد وطائرات الى السينغال لحماية موريطانيامن غارات البوليزاريو، ونجحت القوات المغربية في احتواء غارات الجزائريين ورجال البوليزاريو، وفي تسديد ضربات موجعة لهم خلال المرحلة الاولى من القتال. وبعد أن قامت جميع أحزاب المعارضة في الداخل بحملة من العداء الجامح على الجزائر، أججت نيران الشوفينية ودقت الاسفين الذى كان النظام يسعى اليه بين الشعبين الشقيقين والجارين. تلك الحملة كانت الوجه المغلوط الاخر للسياسة التي سار عليها المرحوم هوارى بومدين في قضية الصحراء، والتي تتسم بانعدام فظيع للاحساس بالمسؤولية تجاه الامة العربية ووحدة النضال الشعبي المغربي، وتقوم على أوهام لا مبرر لها في الواقع حول الجزائر بوصفها حجر الزاوية لنضال شعوب المغرب قاطبة والذى يجب أن يكون مرتبطا بها، بل وتابعا لها.

وقد جائت هذه الاحداث والتطورات لتعزيز النظام داخل اطار سياسة مغرب الدول التي كان نظام بومدين أحد الاطراف المصممة والمنفذة لها، جعلت القصر يبدو كرابح وحيد، في حين خرجت الحركة الوطنية والجزائر خاسرتين منها. فأخذ بومدين يهدد بالعودة الى سياسة مغرب الشعوب، والتي تخلى عنها طواعية بعد عام ١٩٦٥، ولكن الملك لم يهتم لتهديداته، فقد جائت في وقت تمزقت فيه وحدة النضال الشعبي طوال عشرات السنين وصارت الحركة الوطنية المغربيةأكثر تشددا· حيال النظام الجزائرى حتى من القصر وزبانيته. كما صارت الجزائر أكثر ميلا للتعامل مع هذه الحركة من منظور سيد وتابع، بعد أن رأت تهالكها وراء السياسة الملكية وعجزها عن طرح وتطوير بدائل خاصة بها في القضايا الهامة التي تواجه الجماهير المغربية.

ترافقت هذه السياسة الرسمية تجاه القضايا الوطنية والقومية والدولية بتطورات حيال الحركة الوطنية. فسبق حرب تشرين ورافقها ولحقها الحكم بالاعدام على عدد كبير من كوادر المعارضة، واعتقال ومحاكمة أعداد أخرى. والحالة أن هجوم النظام على القوى الوطنية والشعبية لم يقف عند حد، بل وصل حتى الى موءسساته الرئيسية كالجيش الذى تخلص القصر منه بارساله الى الصحراء، وبوضعه على حدود الجزائر وفي موريتانيا، أو بتوجيهه نحو دور ما خارجي في خدمة الامبريالية.

وكما أسلفنا، فان القيادات الوطنية والمعارضة لم تستطيع استعادة زمام المبادرة في أية نقطة من نقاط البرنامج السياسي الذى كان القصر يسابقها على تنفيذه، وينفذه فعلا بما يقويه ويضعفها. ولعل الخلافات في التقييمات والمواقف التي نشبت داخل صفوف الكوادر القيادية للاحزاب المختلفة هي الدليل الاكبر على حجم الاحساس بوطأة الهجوم الرسمي وخطره على الحركة الشعبية، كما أن اتباع بعض الاساليب من هذا الطرف أو ذاك لزحزحة الوضع دليل على الاحساس بأن النظام قد كسب الجولة، وبأن مواقفه قد تطورت، وأنها لا يمكن أن تهتز بالاساليب والوسائل السياسية التقليدية التي تم تجريبها حتى اللحظة في صراع الجماهير مع القصر، وصراع هذا مع القوى السياسية المعارضة أو الشعبية.

أساليب النظام في مواجهة نضال الجماهير الشعبية

لكن النظام لم يحسن مواقفه حيال الحركة السياسية المعارضة فقط وانما أراد احتواءها في اطار خططه وبعد أن خلق لنفسه "قاعدة شعبية" من نوع ما، في أعقاب "المعارك الوطنية والقومية" التي خاضها أو اشترك فيها. وكان الاتجاه العام الذى سار فيه ينصب على خلق استقلالية للمخزن عن الصراعات السياسية الدائرة، بعد أنكان طوال مطالع السبعينات مركز الصراعات المعادية للاقطاع والبورجوازية والتبعية للامبريالية والاستعمار، ولكي يكتسب القصر هذه الاستقلالية، كان لابد من خلق الادوات والقوى التي تتصارع مع المعارضة الشعبية، كي يستطيع القصر الظهور بمظهر "السلطة العليا"، المترافعة عن خصوامات الشارع وصراعات القوى السياسية. مثل هذا الوضع سيوءمن للقصر فرصة ذهبية لاستمرار دوره التقليدى في قمع القوى الشعبية، لكنه سيضع

←

بينه وبين الشارع المغربي قوى سياسية تتحمل عنه ضغوط الصراعات المباشرة وتقف في مواجهة نتائجها، ولا تكون من الاستقلالية عنه بحيث تجعل دوره هامشيا بالفعل، لان ذلك سيظهر بمظهر القوة التي لايحتاج اليها أحد. لقد كان النظام بحاجة اذن الى تنظيم سياسي يؤطر "شعبيته" ويقننها ويجمعها ويخوض بها المعارك ضد المعارضة، بعد أن أظهر من أحداث الصخيرات وما تلاها أن المشروعية الملكية مشكوك فيها من كل، وأنه لايغير القصر ان هو أضفى "طابعا شعبيا" على اتجاهه السياسي، وعلى مشروعيته، في هذا الاتجاه. عمل النظام على مرحلتين كبيرتين:

١ – مرحلة الاشتراك في حرب تشرين وخوض غمار "معركة الصحراء"، وفيها استرد قسما لابأس به من سمعته المهدورة شعبيا، بسبب سير الاحزاب وقياداتها وراءه، مما منح سياسته طابعا وطنيا وشعبيا، وجعلها تبدو وكأن هناك اجماعا عن الشعب وقواه عليها.

٢ – مرحلة تنظيم "الشعبية" المكتسبة، واذا كانت المرحلة الاولى قد حصلت بالاتفاق مع سياسة الاحزاب، فان المرحلة الثانية قد توجهت ضدها، وليس ما حصل في الانتخابات البرلمانية، وما صاحبها من قمع للعمال والموظفين والطلاب والمعلمين وسواهم من قطاعات الشعب، والتزوير المفضوح والكثيف الذى شهدته سوى برهان على أن النظام لم يعد يكتفي باللعبة السياسية التقليدية التي مارسها طوال سنوات وسنوات، لعبة احتواء بعض القوى وضربها بغيرها حسب الوقائع والظروف، ثم الارتداد عنها ومطاردتها وتعريضها للقمع، بحيث تبقى طوال الوقت خاضعة للترغيب والترهيب. وانما هو بحاجة الى قاعدة خاصة به يكونها في شروط يختارها بنفسه، لان مجمل الظزوف السياسية، والاجتماعية المستجدة قد تغيرت أو هي في سبيلها الى التغيير: من أجل الوصول الى وضع مستقر بالنسبة للنظام في اطار من التبدلات المحتملة لشروط عمله، لجأ القصر الى ما يلي:

أ – قمع بشدة جميع العناصر والقوى الراديكالية من مختلف القوى والاحزاب.

ب – اشراك القيادات المعتدلة في تعيين بعض الحدود التكتيكية لحركته، ولكن في اطار التمسك المستميث والمعبر بالاستراتيجية التي رسمها هو بعيدا عن هذه القيادات ودون استشارتها.

٣ – تأسيس كتلة خاصة من الساسة والقوى السياسية، تكمل لعبة "التفهم والتفاهم" السائدة، وتعطي الوضع طابعا مستقرا وثابتا. ومع أن القوى التي تعرضت للقمع كانت في الارجح من الاحزاب الوطنية ذات القيادات المعتدلة، فان تبني هذه القيادات لقضيتها لم يكن بالحجم المطلوب، ان لم نقل أنها ساهمت في عزلها شعبيا، بتقديمها للناس وكأنها فئات قليلة معزولة ومتطرفة، يلحق سلوكها الادى بالحركة السياسية المعارضة ويحرجها ويرجح ميزان القوى ضدها أكثر مما هو راجح بالاصل.

المهم أن الانتخابات كانت مقياسا لدرجة نجاح سياسة الاعتدال والمساومة، وانها ضعضعت المواقع الشعبية للقوى و التيارات السياسية التي تسير وراء هذه القيادات. **واذا كان من الصحيح أن الدولة قد زورت الانتخابات فانه من الصحيح أيضا أن سياسة القيادات المعتدلة والحجج والاعتبارات التي ساقتها لدعم سياسات القصر قد طمست لاول مرة منذ سنوات كثيرة الفوارق الجوهرية التقليدية بين الشعب والخزن، وعثمت على الوعي الجماهيرى في قضايا أساسية فسهل ذلك على النظام تزوير الانتخابات والضرب عرض الحائط بمشاعير الشعب.**

بيد أن ترتيب الوضع الداخلي لم يقتصر على السياسة وحدها، وانما تجاوزها الى بنية الطبقات وأدوارها. فقد دخل القصر مراهنة اجتماعية هامة، في توسيع قاعدته الاجتماعية والطبقية، بتطوير دمج المغرب في السوق الرأسمالية الدولية وزيادة نهب الجماهير العاملة الفقيرة، واعادة النظر في نظام توزيع فائض القيمة المنهوبة، بحيث تتمتع الشرائح الطبقية العليا والمتوسطة، ذات المصلحة في استقرار وبقاء النظام ، والقادر على امداده بالخلفية الاجتماعية التي يحتاجها في صراعه مع الحركة الشعبية . هكذا شهد المغرب عملية "انفتاح" واسع على السوق الدولية والرساميل الغربية. وارتبط اقتصادها الزراعي خاصة بصورة قوية بأسواق الاستهلاك في البلدان الرأسمالية المتطورة، فأخذت معيشة الجماهير المنتجة تتدهور باستمرار وسرعة، وشرعت البلاد تشهد سلسلة واسعة من الاضرابات التي شملت كل المرافق الاقتصادية تقريبا ثم امتدت الى أوساط جهاز الدولة من موظفين ومستخدمين ، وانتشرت فيما بعد الى المعلمين والاطباء والمهندسين والطلاب لا بل انها وصلت الى بعض نواحي الريف، حيث يخضع العمال الزراعيون لشروط عمل وانتاج رأسمالية، ويتعرضون للاضطهاد الطبقي وللغبن والاستغلال، مثلهم مثل عمال الصناعة. **لقد دخل الشعب المعركة دون مهادنات أو مساومات وشرعت الطبقات الاجتماعية الحديثة، والمهن الاجتماعية الحساسة تنازل النظام وسياسته ، غير آبهة "بميزان القوى" "ومستلزمات المعركة الوطنية"،** هذين الشعارين اللذين كسرا ظهر القيادات السياسية المعتدلة والاصلاحية طوال الفترة المنصرمة. فكان سلوك هذه الطبقات ادانة جديدة لها، تنذر بوضع الاحزاب نفسها خارج دائرة الفعل السياسي والاجتماعي بأسرها، اذا ما واصلت سياستها الرخوة والمائعة حيال المخزن وبرامج عمله.

لم يأت التحرك الشعبي من فراغ، بل كان ذلك العامل الذى أغلق دائرة مرحلة تاريخية كاملة، ليضع المغرب أمام مرحلة جديدة، نأمل ويأمل معنا سائر التقدميين العرب أن تحمل في طياتها حرية المغرب وخلاصه من الملكية وسياستها وجرائمها.

مناورات النظام تجاه القضية القومية

لقد بدأ القصر في مطالع السبعينات عمله في جو من التراجع السياسي للمعارضة وللحركة الشعبية، وفي جو من تصفية قسم هام من العناصر غير الموالية في الجيش. وبدأ من حيث كان الوضع العربي العام قد مكنه أن يبدأ: كنظام له دور وطني وقومي. ومن حيث أرادت له الامبريالية أن يسهم في اخضاع الحركات المعادية للغرب، فكان دوره داخل شابا والسنغال وموريتانيا، ومع ذلك فانه يقف الان أمام الشعب المغربي بأسره، عار حتى من ورقة التوت التي حاول تستير عوراته بها: فقد بدأ "بالاسهام في تحرير فلسطين"، وانتهى الى الاسهام في تضييعها والتخلي نهائيا عنها للعدو، سواء بالاتفاق مع أنور السادات، أم بالاتفاق مع الاطراف العربية الاخرى للتسوية، أم بالاتفاق مع قادة دولة العدو الصهيوني، الذين صار المغرب محطة اجبارية بالنسبة لهم ، في مساعيهم لادلال الامة العربية وتركيعها، ولسحق المقاومة والتخلص منها. **لقد دخل النظام الملكي ساحة الحرب لا ليحارب، وانما ليجر معه المحاربين العرب الى ساحة المفاوضات المباشرة مع العدو.** ونجح نجاحا لايستهان له في مساعيه فلعب دور القابلة القانونية للتسوية المصرية الاسرائيلية، واستقبل لهذه الغاية كبار زعماء العدو من ديان الى بيريز، ومارس دور السمسار العربي العام للبضاعة الامريكية في التسوية، وتآمر ما وسعه على المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية (تحديدا) ثم دعم في مرحلة لاحقة الاجراءات العملية والتنفيذية للاتفاق المصرى الاسرائيلي ، ناسيا تبجحاته التحريرية قبل ذلك بسنوات، ومزاعمه حول دوره في تحرير فلسطين والقدس والاراضي العربية المحتلة. هذا الانقلاب في دور القصر حيال القضية القومية المقدسة ربما كان مفهوما، وان كان غير مقبول، ولكن **كيف نفهم ونقبل دور " قادة ميزان القوى " الذين نصحوا دون كلل أو ملل قادة المقاومة الفلسطينية بالتعقل، وبانقاد ما يمكن انقاده وبعدم اتخاذ موقف رافض من خطى السادات نحو العدو، بحجة أن الامور قد تصبح أكثر سوءا مما هي عليه الان؟** وكيف نفهم تلك اللقاءات مع بيريز في البرتغال، التي حضرها قادة معروفون من الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وتخللها حديث طويل وعشاء فاخر، واستمرت ثلاث ساعات بالتمام والكمال ؟

هل صحيح أن بوعبيد وصحبه "فوجئوا" بوجود بيريز في المكان. واذا كانوا فوجئوا فعلا، فهل يجوز أن تتخذ المواقف السياسية للقوى الثورية في ضوء اعتبارات "الخجل والاحراج"، وأن يصل الخجل بأصحابه درجة تدفعهم لقضاء ثلاث ساعات كاملة مع ممثلين للعدو، ان خط التأقلم مع الثورة المضادة العربية في القضية القومية هو الخط المنتظر من المخزن وقواه. لكن هذا الخط لايقتصر على القصر لوحده، بل صار، للاسف الشديد، قيدا يكبل ويغل أيدى الحركة الوطنية وقياداتها. **واذا كنا ندين في هذا المقام سياسة "ثورية" تخلو من الواقعية، فاننا ندين سياسة "واقعية" تخلو من الثورية**،لانها ستكون أما سياسة الرجعية، أو سياسة متواطئة معها. ان اللقاء مع بيريز في البرتغال لم يكن بفعل الاحراج، وانما هو رسالة مفتوحة الى القوى الدولية المختلفة، الغربية منها بالتحديد، كي تفهم أن في المغرب بدائل للقصر تستطيع انجاز ما ينجزه ، ولكن تأمين التغطية الشعبية والتعهد بتوسيع دائرة القوى العربية التي يمكن جرها للموافقة على الحلول المطروحة مع الكيان الصهيوني. بكلمات أخرى: اذا كنا قد أتبثنا خلال تجربة السنوات الماضية أننا نقل تعقلا عن المخزن، ولانقل نفوذا عنه، واذا كنا قد برهنا أننا نستطيع بالاحرى انجاز مالم يستطيع هو انجازه، فلماذا تتمسكون به،ولاتدخلون معنا في حوار حول دورنا المقبل في حكم المغرب ، وفي انجاز ما لم ينجز حتى الان من التسوية في الشرق الاوسط، من جهة ثانية؟ !. هذه هي خلفية اللقاء، وليست الاحراج أو الخجل ولا ينخدع أحد بادانة اتفاقية السادات بيغين، فلم يبق عربي الا وأدانها، وخاصة أولئك الذين عملوا طوال العقد الماضي على اعداد الجو الضرورى لانجازها، ودخلوا في كل التطبيقات الضرورية لتحقيقها، بدءا بالملك حسين وانتهاء بالسعودية، ومرورا بجميع أنواع الانظمة من مختلف الاسماء والصفات. وهناك من يقول: ان موقف الادانة هذا هو مطلب أمريكي، لان مصر ليست بحاجة الى تأييد كي تنجز إتفاقها أولا، ولان الاجماع على الادانة ضرورى للاجماع اللاحق على التسوية مع الاقطار العربية الاخرى ثانيا.

ما معنى "الوحدة الوطنية" لما يتم التنازل عن الارض والتخلي عن السيادة ؟

في موازاة هذا التراجع الرسمي، حدث تراجع آخر في قضية الصحراء. **فقد دخل القصر المعركة وهو يقسم أغلظ الايمان بأنه لايفرط بحبة رمل من التراب الوطني، لكن لم يلبث أن وافق على اقتسام الصحراء، وهي أرض مغربية، مع موريتانيا جغرافيا وسياسيا، وعلى مشاركة اسبانيا وموريتانيا في ثرواتها اقتصاديا. ثم أدار المعركة بالديماغوجية المعروفة اياه، التي حولت قضية الصحراء من قضية من قضايا الثورة كان من المفروض أن تفرز دور القوى الوطنية والثورية داخل المجتمع المغربي والمغرب العربي الكبير، الى قضية من قضايا تعزيز مركز القصر والرجعية على المستويين الداخلي والخارجي.** وأخيرا وصلت الامور حدا من التفريط في السيادة الوطنية لايمكن قبوله، بعد سلسلة الضربات التي تلقاها الوجود المغربي في الصحراء، وكانت ذروتها حادثة طان طان، التي ذهب ضحيتها مئآت المدنيين، وأظهرت عجز النظام عن أو عدم رغبته في ايجاد حل وطني صحيح للمشكلة الصحراوية، وأوضحت الموقف العسكرى والسياسي الصعب الذى وضع الجيش حياله، فلا هو قادر على اقامة نظام مكلف ومرهق للامن في منطقة شاسعة المساحات والابعاد، ولا المخزن يسمح له بممارسة سياسة مرنة توفر عليه الحالة الحرجة التي يجد نفسه فيها، ويقال الان أن فكرة الدولة الصحراوية قد غدت المسألة الاساسية التي يحاور الملك ويناور حولها، وأنه سيوافق في النهاية عليها، مقابل تعهدات وضمانات تعطى لنظامه، ان ماحدث في موريتانيا يتكرر هنا، ولكن بصورة أكثر مأساوية. والحال، أن قضية الصحراء لا تهدد العرش المغربي لوحده، بل هي تحدّ حطير للسياسة التي سارت عليها قيادة الاحزاب: سياسة دعم العرش في موضوع الصحراء، والعداء للجزائر ولدورها بالنسبة لهذه القضية. **واذا كان لم يخطر على بال قيادة الحركة الوطنية حتى الان أن الحل الاقليمي الامثل للمشكلة هو ذلك الحل الذى يأتي في اطار ثورى وقومي واسع،** فانها ستجد نفسها قريبا في موقف لا تحسد عليه، لانها ستكون ضد سياسة القصر الذى يناور بورقة الدويلة، وضد الجيش الذى ينتظر قرارات واضحة من السياسة المغربية، والا وجد من الاسلم له أن ينفض يده من القضية باسرها وضد الجزائر، التي يبدو أنها لن تتراجع، لان سياستها نحو اقامة دويلة تتقدم. في هذا الوضع قد تجد الحركة نفسها وهي تقول كلاما ما عاد يهم أحدا سمعه، وتطلق شعارات يعمل الجميع ضدها، بينما لاتعمل هي ضد أحد، فتستمر في الاصرار على مقولاتها فترة من الزمن، قبل أن تعترف بالامر الواقع، كما حصل في المثال الموريتاني.

ان المخزن يفتش عن بدائل لسياسته السابقة في موضوع الصحراء، كي يبقى هو الطرف الاكثر استفادة منها على الصعيد المغربي. ولا يجوز للحركة الوطنية أن تقف حيث تركها الملك، بل يجب أن تبادر الى طرح بديل ونقيض لخ٧ القصر المنهار والمتراجع، وأن تنتزع منه أخيرا المبادرة في هذه المعركة، التي يمكن للفشل فيها أن يقضي على أحزاب كبيرة شعبيا، أو أن يجعل يجعل دورها هامشيا لفترة طويلة على الاقل. و"الوحدة الوطنية" قد تكون مبررة في مواجهة عمل تحريرى كبير، **لكن ما معنى الوحدة الوطنية عند تنازل عن الارض وتخلي عن السيادة، وأى وحدة وطنية هي هذه الوحدة التي تكون على حساب وحدة الوطن؟** وعلى كل حال فان التنسيق مع القصر لازال هو الاداة الاساسية في ممارسة الحركة الوطنية لدورها، يدل على ذلك سلسلة الاجراءات التي اتخذها الملك مؤخرا والتي ارتضتها قيادات هذه الحركة، واعتبرتها كافية في المرحلة الراهنة، مع أنها اجراءات توريطية لهذه القيادات، **تحاول أن تجد علاجا جزئيا لقضية كبيرة هي قضية عجز نظام كامل عن ايجاد السبل الكفيلة بوحدة أراضيه والحفاظ على سيادة الوطن، وليست قضية عسكرية تقنية ترتبط بالسلوك الذى يجب أن يتخذه الجيش حيال هذا التصرف أو ذاك للخصم العسكرى.** كما أنها ليست قضية الاحتمالات المتوقعة لردود فعل الجيش على المأزق الذى زجه النظام فيه، لان القصر قد حسب بدقة هذا المأزق الذى لايخاف في المغرب شيئا خوفه من الجيش ومواقفه. والحقيقة،ان اصرار قيادات الحركة الوطنية على خطها السياسي الحالي يكلف الجيش كثيرا، لانه هو القوة التي تنفذ السياسة الراهنة، والتي يبتعد الجميع عنها، بدل أن يعملوا على دمجها بحزم في الحركة الشعبية المتطلعة نحو تحرير البلاد. ولقد كان من واجب قيادة حركة وطنية ذات تقاليد عريقة أن تتنبأ باحتمالات الورطة التي يجد الجيش نفسه فيها داخل الصحراء الان، وان تنظر الى المشكلة على ضوء ما قد يترتب عن هذه الورطة، وأن تضايق النظام وتعريه أثناء حملاته الانكشارية في شابا وموريتانيا من منظور عجزه عن حماية ترابه الوطني والحفاظ على وحدته، وليس من منظور الخسائر القليلة التي تكبدتها القوات التي ارسلت الى الكونغو. **اذ لايجوز لقيادة وطنية أن تسمح بارسال جيش الوطن بعيدا عنه، الا اذا كان ذهابه أكثر نفعا من بقائه فيه. فكيف يغطى ارسال الجيش الى شابا، في وقت تتصاعد فيه أزمة الجيش داخل الصحراء، ويعاني جنوده وضباطه من محدودية ورجعية الاستراتيجية السياسية والتي يعملان بداخلها،** ومن نقص العتاد والذخيرة، ومن النفي الملكي السامي خارج مجالات ومراكز الفعالية السياسية للمجتمع المغربي؟! حقا، ان الرجعية المخزنية ليست وحدها المسؤولة !!.

في جو كهذا، وأمام وضع كالذى عاشه المغرب حكما وجماهيريا، من الطبيعي أن ينتشر التدمر في كل مكان، وأن تعم الاضرابات والاضطرابات، وتنتشر القلاقل، ويسترد الوعي الشعبي صفاءه، وترتفع الروح المعنوية للشعب، بعيدا عن كوابح ضرورات التاكتيك السياسي، التي تحاول القيادات فرضها أو تسريبها الى عقول الناس. ولعله من المفيد التذكير هنا بأن

البقية على الصفحة ٩

من قضايا الهجرة ـ تابع ـ

وبالنسبة للمطرودين يمكن اعتقالهم في السجون، وهاهي هذه الاخيرة مطالبة باستقبال وافدين جدد، في الظروف التي نعرفها: تعميم الاعتقال الادارى في بلد يعيش في حالة سلم ولا يعرف أى أزمة داخلية هو دون سابق في تاريخ بلادنا.

خلاصة القول: مضاعفة حالات الطرد الاتوماتيكي، نظام التنفيذ الاجبارى المنتظر، وتقنين الاعتقال الادارى، يضعون المهاجرين في حالة "لاقانونية" كيفما كان السبب، وفي حالة من اللامن التام.

ان البرلمان مطالب بمناقشة، لاول مرة منذ ١٩٤٩، قانون الاجانب في فرنسا، فهل من المشرف أن يناقش نص من هذا النوع ذا المضاعفات الخطيرة في نهاية الدورة البرلمانية في الوقت الذى أجل المشروع الثاني القريب جدا من الاول حتى الخريف القادم.

موقف النظام المغربي

من المعلوم أن وجود العمال المهاجرين لايخضع للصدفة أو للعفوية بل أدت وتؤدى اليه ظروف موضوعية لا يسمح المجال بجردها كاملة، الا أنه من الاكيد أن السياسة اللاشعبية التي نهجها النظام المغربي منذ الاستقلال الشكلي، قد أدت الى فقر وبؤس شديدين لاوسع الجماهير الكادحة مما جعلها طعمة صائغة في يد رأسمال دول أوروبا الغربية التي كانت خلال السنوات الاخيرة في أشد الحاجة الى هذه اليد العاملة الرخيصة من أجل تنمية اقتصادها، واستغل الرأسماليون هذه الطاقات أبشع استغلال حيث كان تصدير اليد العاملة يتم حسب اتفاقيات ثنائية وجماعية بين ممثلي هذه الدول من جهة والنظام المغربي من جهة أخرى، وكان من المفروض عندما تتعرض حقوق هؤلاء العمال الى الخطر أن يكون النظام هو المدافع الاول عنها الا أن طبيعته الرجعية لا تسمح له بذلك، مما يجعل مئآت الالاف من الاسر المغربية معرضة للضياع والتشرد ولأدل على ذلك ممارسته الاخيرة التي تلتقي بشكل موضوعي وفي تآمر مكشوف مع ممارسات الرأسمال الاجنبي.

ففي الوقت الذى تشتد فيه ضغوط القوانين الجديدة نجد أن النظام المغربي بعد اتخاذه قرار تغيير الجواز القديم بآخر جديد، يقيم من العراقيل ألوانا وألوانا، فهو يشترط البطاقة الوطنية بالنسبة للمواطن المغربي، كخطوة أولى لتجديد الجواز القديم ويرغم بذلك آلاف العمال للسفر من أجل هذه البطاقة أو من أجل تجديد جوازهم الى الوطن، ودون الحديث عن العراقيل التي عهدتها الجماهير الشعبية في الادارة المغربية ودون الحديث عن الرشوة وما الى ذلك من أساليب الفساد الادارى.

قلنا دون الحديث عن هذه الاساليب وتلك فانه يكفي لان يسافر العامل المهاجر طلبا لهذه الورقة ليفقد كل حقوقه كعامل مهاجر بحكم القوانين الجديدة أما اذا تأخر عن العودة في انتظار الحصول على الجواز الجديد، في حالة السماح له بالسفر، فقد يرفض حتى دخوله التراب الفرنسي.

أما المثال الثاني الذى يؤكد طبيعة العمالة لدى النظام المغربي فيمكن استنباطه من البلاغ الذى صدر عقب الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الفرنسية السيد بونسي الى المغرب والذى علقت بموجبه مناقشة قضية المهاجرين المغاربة على القوانين الجديدة الى أجل غير مسمى.

خلاصة الخلاصات أنه رغم تنوع المنظمات النقابية ورغم وجهات نظرها المختلفة فقد أجمعت على أن القوانين الجديدة المتعلقة بالهجرة تهدد تهديدا حقيقيا مصالح المهاجرين مهما كانت الزاوية التي نظرت منها الى هذه القوانين.

أنه لاسبيل للدفاع عن حقوق العمال المهاجرين الا بالوحدة والالتحام.

خلاصات أساسية ـ تابع ـ

ضعف الخط السياسي للقيادات واصلاحيته قد انعكس أول ما انعكس على وضع الاحزاب نفسها، فنشأت داخل كل حزب معارضة للقيادة ومعارضة عامة لاوضاع البلاد، وكثيرا ماتوحدت حجج الكادر القاعدى ضد قيادات الاحزاب وقيادات الدولة، لتشابه سياساتها في القضايا الاساسية، ولقد عبرت هذه المعارضة عن نفسها في المناسبات الكثيرة التي أتيحت لها، ويكفي أن يكون مؤتمر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية قد عقد تحت شعار "قيادة ثورية للجماهير الشعبية"، لو كانت موجودة لما طالبت بها أصلا وهي تريدها للجماهير الشعبية، فكأنها تقول: ان هذه هي حاليا بدون قيادة ثورية، ولايجوز لكلمات المديح التي القيت في المؤتمر أن تحجب عنا حقيقة أن تزكية الاحزاب الاشتراكية الاوروبية "للمساومة التاريخية" التي تمارسها القيادات الحالية هي تزكية مقصودة بحد ذاتها. لان دور هذه "الاشتراكية" قد انصب طوال العشر سنوات الماضية على ايهامنا بأن قضيتنا العربية تتقدم، وقضايانا الداخلية تتقدم، وبأنها القوة الدولية التي يجب أن نسند ظهورنا اليها. ان مديح هذه القيادات الاوروبية هو في الواقع مديح لعملها وليس مديح لنضالات شعبنا. وهي تزكية انجازاتها ونجاحاتها في استدراجنا نحو مواقعها ومواقفها، أكثر مما تزكي نجاحاتنا وانجازاتنا في وجه الرجعية التي تواجهنا والمهمات التي نتصدى اليها. وأخيرا وليس آخرا، **فان هذه القوى تلعب الان دورا أساسيا في تدجين منطقتنا وفتح أقنية جديدة لنا نحو الرأسمالية واسرائيل والامبريالية.** ولاداعي للتذكير بالدور الذى لعبته الدولية الاشتراكية في تدجين مصر، والاعداد للقاءات السادات وتفاهماته مع قادة الكيان الصهيوني والحركة الصهيونية العالمية.

خاتمة

لقد وصلت سياسة النظام المغربي الى نهاية الدائرة، ودخلت مأزقا جديدا نرجح أنها ستجد صعوبة كبيرة في الخروج منه خلال فترة قريبة، ان هي خرجت منه أصلا، ولم تلفظ أنفاسها تحت وطأته.

ان المغرب يقف على أعتاب تحول خطير، فهل ستتخذ قيادة الحركة الوطنية أخيرا المواقف التي يمليها عليها تاريخ شعبنا النضالي ومصالح النضال العربي في مغربنا العربي وسائر أجزاء وطننا الكبير، أم ستستمر في ممارسة هذه اللعبة الصغيرة التي استهوتها وسط الظروف الخطيرة التي تعيشها البلاد، والتي يمكن تلخيص معالمها الرئيسية في النقاط التالية:

١ ـ أحداث اجتماعية تدل على **فشل شامل وكامل للقصر ولسياسته** في المسألة الاجتماعية والاقتصادية.

٢ ـ : (ا) أحداث سياسية (مجلس الدفاع الوطني واقالة عصمان رئيس الوزارة) تدل **على تراجع القصر وسياسته** تاكتيكيا أمام الحالة السياسية والشعبية الراهنة.

(ب) الحديث عن استراتيجية جديدة هو في حالة المغرب الراهنة، ضرورة أملاها عجز السياسة الحالية عن مواكبة التطورات وتحقيق المصالح التي أريد لها أن تحققها.

٣ ـ أحداث سلطوية جوهرها التخلي ولو مؤقتا، عن أكثر الاشخاص والوجوه ارتباطا بمصالح وتصورات المخزن، والمجيء برئيس جديد للوزارة أخذت حياته، ولو في مرحلة ماضية منها، مسارا غير مخزني بشكل من الاشكال ويمثل مجياه الى الحكم **شكلا من أشكال الحل الوسط** مع الحركة الوطنية.

فهل يجوز في وضع كهذا، يتراجع القصر فيه على كل الاصعدة، وتفشل سياسته في كل المجالات، وتتراكم النقمة ضده، على كل المستويات الرسمية والعسكرية والشعبية أن تستمر السياسة القديمة حياله: سياسة "عفى الله عما مضى"، سياسة وضع أياديا في أياديه. وكأننا يجب أن ندفع معه أو عنه ثمن الاخطاء التي ارتكبها على كل صعيد، ضد الشعب والوطن؟!. **هل يجوز أن تستهوينا لعب التاكتيك وسط كل هذه الاخطار والتحديات الاستراتيجية؟!!**

انعقد في باريس بمقر "اليونيسكو" ندوة عالمية نظمتها كل من "منظمة التضامن والصداقة بين الشعوب الافريقية والاسيوية" (OSPAA) " والجمعية الفرنسية للتضامن والصداقة مع شعوب افريقيا "AFASPA"، شارك فيها عدد من الباحثين التقدميين، كما ساهمت أحزاب ومنظمات تقدمية من كل أنحاء العالم، نذكر منها على الخصوص وفود من: مدغشقر ـ زينبابوى ـ الهند ـ اليمن الديموقراطية ـ بينين ـ موزمبيق ألمانيا الديموقراطية ـ مصر ـ الاتحاد السوفياتي لبنان ـ الفيتنام ـ المغرب ـ ناميبيا ـ غينيا ـ المؤتمر الوطني الافريقي بجنوب افريقيا ـ أفغانيستان ـ هنغاريا ـ مجلس السلم العالمي ـ المنظمة الدولية للنساء ـ فيدرالية النقابات العالمية ـ جمعية المحامين العرب... الخ.

وبعد الجلسة الافتتاحية التي تميزت بالكلمة القيمة التي ألقاها الكاتب العام لمنظة التضامن الاخ النورى عبدالرزاق، تناول فيها بشكل اجمالي كفاح الشعوب ضد هيمنة الشركات المتعددة الجنسية، تشكلت ثلاث لجان لتعميق الدراسة والبحث حول القضايا التالية:

١ ـ اللجنة الاولى:
- استراتيجية الاستعمار الجديد
- الاشكال الدقيقة للاستعمار الجديد
- "المساعدات" والقروض
- بيع الاسلحة والقروض العسكرية
- مشاكل العجز في المواد الغذائية، مشاكل الفلاحة.

٢ ـ اللجنة الثانية:
- التبادل الغير متكافئ
- التبعية في ميدان التيكنولوجيا
- النظام النقدى وتصدير التضخم المالي
- استغلال اليد العاملة داخل البلدان النامية وخارجها.

٣ ـ اللجنة الثالثة:
- استراتيجيات النمو
- السيادة التامة على الخيرات الطبيعية
- مشاكل محو التضييقات الاجتماعية
- تكوين الاطر
- مراقبة الاسعار في السوق العالمية

ولقد قدمت عدة مساهمات وعروض قيمة أغنت وعمقت مختلف الجوانب والقضايا المذكورة وكنموذج منها نقدم لقرائنا ملخص عن مساهمة للاستاذ كولانتاى رئيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بمنظمة التضامن، تناول فيها بعض خصائص الاستعمار الجديد في عصرنا.

بعض خصائص الاستعمار الجديد

ان النضال التحررى للشعوب الافريقية والاسيوية عامة، قد أحرز ـ بعد الحرب العالمية الثانية ـ على انتصارات باهرة مكنت العديد من "المستعمرات" من تحقيق استقلالها السياسي، كما ألحقت ضربة قاتلة للنظام الكولونيالي العتيق مكسرة بذلك حجرة الزاوية الاساسية لنظام الهيمنة والاستغلال آنذاك. وأمام هذا لجأت الامبريالية للبحث عن شتى الوسائل والصيغ للحد من هذا التطور الايجابي وفرض نفس الاهداف الاستعمارية الجوهرية لكن بصيغة جديدة. ولقد عرف "الاستعمار الجديد" في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، كنظام من العلاقات الغير متكافئة فرضتها البلدان الامبريالية على البلدان النامية التي نالت استقلالها السياسي.

وان طبيعة وأشكال ووسائل الاستعمار الجديد تختلف حسب الظروف التاريخية العينية لكل بلد، كما أن تعاظم التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي نفسه من جهة، ومن جهة ثانية تطور وسائل وأشكال نضال الشعوب المناهض للامبريالية، قد جعل الاستعمار الجديد يأخد أشكالا متنوعة تتداخل فيها عدد من العناصر المترابطة والمتكاملة: الاقتصادية منها والسياسية والثقافية والايديولوجية. ولقد أدى الصراع بين الاستعمار الجديد والشعوب الى نتائج تختلف من بلد الى آخر توجت اما بفرض أنظمة ديكتاتورية عميلة، أو باستلام السلطة من طرف القوى الوطنية والتقدمية، التي نبذت الطريق الرأسمالي وعملت بأشكال مختلفة على تحقيق طموحاتها الاشتراكية.

وان انتصار هذه القوى في تحقيق العديد من المكاسب تعزز الاستقلال وتحد من هيمنة الاستعمار الجديد، هي التي جعلت هذا الاخير يعيش في حالة من الازمة والتناقضات الداخلية الدائمة، ويلتجأ بالتالي الى التستر وراء العديد من الحيل والدسائس لخدمة نفس الاهداف، أى ربط شعوب البلدان النامية بالنظام الرأسمالي العالمي وتوجيه تطورها نحو "رأسمالية الدولة" التي تسمح بترك مجال المناورة واسعا للرأسمال الاجنبي والمحلي الكومبرادورى، كما يسمح أساسا بالتحكم في طريق النمو المستقبل.

وبهذه الوسيلة عمل الاستعمار الجديد على منع الاصلاح الزراعي في عدد من البلدان الافريقية وفرض استمرار العلاقات الزراعية العتيقة، وهذا هو المصدر الحقيقي للمشاكل الغذائية الخانقة التي تعاني منها بعض هذه البلدان، والمشاكل الاقتصادية المتفاقمة عامة. أما الصناعة فلقد عمل الاستعمار الجديد في البلدان التي يهيمن عليها، على حصرها في قطاعات مفصولة عن الاقتصاد الوطني ومربوطة عضويا ومباشرة بالشركات الاحتكارية، ومقتصرة أساسا على استخراج المواد الاولية بهدف نهب خيرات الشعوب واستغلال طاقاتها.

ولقد عمل الاستعمار الجديد باستمرار على تعميق الهوة بين البلدان الرأسمالية المصنعة والبلدان النامية في اطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي. الا أن استفحال أزمته الداخلية في الستينات، بموازات مع تصاعد كفاح الشعوب، قد جعلته يلتجأ الى بعض "التصحيحات" التي تضمن استمرار نفس النظام الاستغلالي بأقل خسارة.

حقيقة "المساعدات"

وفي هذا الاطار ظهرت مختلف برامج "المساعدات" الاقتصادية والمالية، التي بطبيعتها وأساسها لم تكن تستهدف مساعدة البلدان النامية كما يدعي الاستعمار الجديد، بل أساسا التخفيف من حدة التناقضات داخل نظام الاستغلال الدولي بهدف صيانة هذا النظام وضمان استمراريته.

وفي المرحلة الاولى، كانت المساعدات الاقتصادية والمالية تمنح فقط في حالة أزمة اقتصادية حادة (عجز خطير في الميزانية العامة أو ميزانية الاداءاة مثلا) يعاني منها بلد ما نتيجة النهب المنهجي الذي تعرض له من طرف الرأسمال الاجنبي. في هذه الحالات تأتي المساعدات لضمان استمرارية نظام الاستغلال، ومنع تطور ونشر الافكار التقدمية التي تنادى بضرورة اجراء التغييرات الجدرية الضرورية، ومن تمة توجيه الضربة للقوى التقدمية، وفرض الشروط الساسية عليها.

←←

أما اليوم فلقد تحولت "المساعدة" الامبريالية الى عامل دائم عمليا، يمارس تأثيره المباشر على اقتصاد البلاد برمته فهو الذى يحدد طريق النمو، ويتحكم في التغييرات الهيكلية، ويساهم في خلق العجز فيالميزان التجارى وميزان الاداءات، وفي تعميق أزمة المواد الغذائية...الخ. وهكذا وفي عديد من البلدان النامية، تحولت "المساعدات" الى عنصر أساسي في السير العام للاقتصاد الوطني، ولقد جائت أزمة السبعينيات الرأسمالية التي عمقت العجز الاقتصادى والمالي عند البلدان النامية، مع تصاعد ديونها الخارجية بشكل صاروخي، لتجعل من "المساعدة" عنصرا أساسيا في العلاقات الاقتصادية الدولية وأداة فعالة في يد الاستعمار الجديد.

الشركات المتعددة الجنسية

وان سياسة توجيه تطور البلدان النامية نحو "رأسمالية الدولة" مع التحكم المستمر في هذا التطور، تنسجم وتتكامل مع الدور المتنامي الذى تلعبه الشركات المتعددة الجنسية في العلاقات بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية، هذه الشركات التي أصبحت تملك في عصرنا الراهن امكانيات هائلة تفوق بكثير ميزانيات وحتى الدخل القومي للبلدان الصغيرة والمتوسطة في افريقيا وآسيا. انها تحتكر العناصر الاساسية للتكنولوجيا العصرية. وبقدرتها على تحويل الرأسميل من بلد الى آخر، وتخفيض أو رفع التوضيفات، وبتحكمها في الاسعار وحجم التبادل بالنسبة للمواد الغذائية والمواد الاولية عامة، فان الشركات المتعددة الجنسية لم تمركز في أيديها امكانيات لا محدودة للنهب والاستغلال فحسب، بل أيضا طاقات هائلة تمكنها من تعميق المشاكل التي تعاني منها شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ومما يزيد الوضع تعقيدا، هو قدرة الشركات المتعددة الجنسية على تغيير أشكال سيرها بمرونة والتجائها الى أشكال غير مباشرة في التسيير والمراقبة.

واذا كانت بعض البلدان ذات الانظمة الوطنية قد فرضت عليها تأميم جزء من توضيفاتها المباشرة، فانها رغم ذلك قد تمكنت في غالب الاحيان من الحفاظ على مصالحها الجوهرية عن طريق مختلف العقود الثنائية، وبواسطة هيمنتها على وسائل النقل والتسويق، وتحكمها في التيكنولوجيا.

ان هذه القدرة على المناورة وتغيير أشكال النشاط تفرض على شعوب البلدان النامية ايجاد أشكال جديدة أكثر فعالة في نضالها ضد هيمنة الشركات المتعددة الجنسية، وليس الوقوف أمام الاكتفاء بأشكال النضال العتيقة المتجاوزة..

أزمة السبعينات والخطط الجديدة

ان أزمة السبعينات قد أدت فعلا بالاستعمار الجديد الى مراجعة استراتيجيته وتاكتيكه في اتجاهات مختلفة.

فالملاحظ مثلا، أنه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان قد انتهج في ميدان المواد الاولية سياسة متناقضة ظاهريا، لكن مفيدة اليه غاية الافادة. فنراه من جهة يحث البلدان النامية التي تملك المواد على الرفع من انتاجها بكل الوسائل الممكنة بهدف تصديرها، ومن جهة اخرى يوظف بشكل قوى، من أجل انتاج المواد الاولية في المناطق "المضمونة" كاندا وأستراليا وافريقيا الجنوبية... ولقد أدى هذا الى تضخم عالمي في انتاج المواد الاولية مناسب انخافض أسعارها، انخفاض هائل في مداخل صادرات البلدان النامية، رغم حجم هذه الصادرات.

ويبقى التوجه العام عند الاستعمار الجديد في هذا المجال، هو المزيد من نهب خيرات البلدان النامية وحثها على الاستخراج والتصدير بأرخى الاثمان، وبالتالي المزيد من اضعافها وتعميق مشاكلها الاقتصادية، وفي نفس الوقت الحيلولة دون وحدتها بالتركيز على حلقاتها الضعيفة وجر جزء منها الى العمالة والخنوع، ومنع تكتلها الذى يعطيها قوة وامكانية ضغط حقيقيتين.

وليس من قبل الصدفة أن نرى الاوساط الامبريالية تشن حملة اعلامية ديماغوجية واسعة النطاق حول "الحاجيات الحيوية للجماهير الفقيرة في البلدان النامية" وذلك في نفس الوقت الذى ظهرت فيه بوادر أزمة الطاقة العالمية التي أقلقت هذه الاوساط، كما أقلقها ضغط البلدان المنتجة للنفط التي عبرت عن طموحها في التحكم في خيراتها الطبيعية.

وان الضجيج الذى رافق هذه الحملة الاعلامية قد أوضح أن الامبرياليين مستعدين للحديث عن العديد من مشاكل البلدان النامية – هذه المشاكل التي لها أهميتها وخطورتها – ما عدا مشكل الاستقلال الاقتصادى لهذه البلدان، واعادة ترتيب نظام التبادل العالمي بشكل عادل وطبيعي.. بل ان مايريده الاستعمار الجديد هو الحيلولة دون هذا الاستقلال والعمل باستمرار على شد البلدان النامية في حلبة التبعية والخضوع. كما أن العمل على تقسيمها وفق مقولة "فرق تسد" قد شكلت وتشكل ودئما، سياسة الاستعمار الجديد.

ان التقسيم الجغرافي المخجل الذي أقبل عليه الاستعمار العتيق، وتوزيع مناطق النفود بين مختلف فصائله بمنطق توزيع الغنائم، قد لقي استمراره وامتداده حينما اضطر الاستعمار الى التراجع والتحول الى استعمار جديد، في ذلك الاقتحام الجديد الذى أقبلت عليه القوى الامبريالية، التي لم تتتردد في تقسيم البلد الواحد تقسيما تعسفيا، وتبادل الاقاليم والمناطق ما بينها، واختلاق الدويلات اختلاقا زائفا ومصطنعا، تاركة بذلك بؤرة توتر محتملة، بل مؤكدة، تمكنها من اعادة الكرة للتدخل السافر في شؤون الشعوب والاعتداء عليها.

ان الاستعمار الجديد لم يتردد خلال فترة مابعد الحرب العالمية الثانية، في التدخل كلما أتيحت له الفرصة، عسكريا أو سياسيا، لاذكاء الصراعات وانمائها أو اختلاقها، واستعمال كل الوسائل التي تمكنه من فرض هيمنته واضعاف الشعوب وانهاكها، وفي نفس الوقت خلق وتمتين أنظمة تابعة له منفدة لمخططاته، ومن أبرزها اسرائيل ورووديسيا مثلا.

واذا كان الاستعمار العتيق قد اعتمد منذ البداية التحالف مع الطبقات السائدة محليا من اقطاعيين وبورجوازيين كومبرادوريين لتحقيق أهدافه في الاحتلال العسكرى والاستغلال الاقتصادى، فنراه في عصرنا الراهن – وبعد الانقراض التدريجي للعلاقات الاستعمارية العتيقة يتوجه أساسا نحو ربط العلاقة واجراء التحالف مع الرأسمال المحلي والقوى المساندة للامبريالية والتي أصبحت تحتل مواقع هامة داخل بيروقراطية الدولة.

ومن أجل ذلك يعتمد الاستعمار الجديد عددا من النظريات الجديدة والمتجددة، حول دور الدولة وأشكال ووسائل تسيير الاقتصاد الوطني. ويرجع الدور الاساسي في هذا المجال الدعائي والايديولوجي للتيقنوقراطيين والخبراء "الوطنيين" والاجانب، الذين يستمرون وراء البحث عن الخصائص والمميزات المحلية بهدف فتح المجال أمام النظريات الاستعمارية الجديدة وحلفائه لا يترددون في استعمال كل الوسائل المنحطة من رشوة وفساد وابتزاز وغيرها.. والتي ينفضح واقعها يوما عن يوم.

* * *

ان تضامن شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في النضال المشترك ضد الامبريالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، قد أصبح اليوم ذا أهمية بالغة، حيث يستحيل بدونه التغلب على التخلف الموروث من عهد الاستعمار العتيق وتغيير النظام القائم في العلاقات الاقتصادية الدولية وانهاء الاستغلال وعدم المساوات.

ان الكفاح الوحدوى لهذه الشعوب ضد نفس العدو، وأيضا تحالفها الموضوعي مع البلدان الاشتراكية والطبقة العاملة في البلدان المصنعة، لهو الكفيل باجبار الاستعمار الجديد على التراجع، وتحقيق المزيد من المكاسب على طريق انهاء السيطرة الامبريالية وتحرير ارداة الشعوب.

مصر

اي ديمقراطية يدعي السادات ؟

في السابع من شهر جوان المنصرم نظم السادات انتخابات تشريعية ليتوج بها "ثورته التصحيحية" التي دشنها في مايو ٧١. فبعد مهزلة المنابر الحرة "والاستفتاءات الديموقراطية" التي كان آخرها "تزكية" معاهدة السلام الامريكي شعبيا، ها هو ذا نظام السادات يجد نفسه يائسا لاعطاء نظامه طلاء ليبيراليا على المستوى السياسي لتعزيز "الليبيرالية"الاقتصادية. ان الهدف الاساسي للنظام الرجعي في مصر من وراء هذه المهازل هو استجداء رضى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وبخاصة جلب دعمها الاقتصادى. ذلك أن الحجرةالاساسية في دعاية النظام المصرى تكمن في الجانب الاقتصادى. لقد فسر السادات صعوبات ومتاعب مصر بالمجهود الحربي وصوّر السلام مع اسرائيل بالتالي كالخلاص الوحيد الممكن. غير أن وهم الرخاء الاقتصادى وتحسين المستوى المعاشي للجماهير لايمكن أن يظل مجرد كلام مكرر ومعاد في أجهزة الاعلام. فالوضعية الاقتصادية الاجتماعية لاتكف عن الاستفحال والتأزم. الا أن المشكل الاساسي الذى يواجهه نظام السادات هو عجزه عن التوفيق بين سياسته القمعية وسياسة الانفتاح السياسي. ذلك أن الانفتاح السياسي دون قيود أو شروط يؤدى حتما الى تجاوز الاطار الضيق للعبة كما يريدها السادات.

وبالفعل فان السادات يبحث جاهدا عن أشكال لتنظيم وتقنين الحياة السياسية بشكل يسمح له التحكم فيها. وذلك بوضع مختلف القيود والحواجز (التشريعية والقانونية والاجهزة القمعية...)، لتحجيم أو محو أى شكل من المعارضة، بامكانه تنمية وتدعيم المد الشعبي في اتجاه نبد اتفاقية الاستسلام، والتصدى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية اللاشعبية، التي تزيد في تدهور أوضاع الجماهير الشعبية، رغم وعود المساعدات الاقتصادية من طرف الامبريالية الامريكية، التي منحت للسادات مقابل توقيعه على اتفاقية الاستسلام.

وهكذا، فبعد الانفجار الشعبي في يناير ١٩٧٧، والذى أخمد بقوة النار والحديد، لجأ السادات الى سن عدة تشريعات قمعية، ونظم بالمناسبة مهزلة استفتاء عام للمصادقة عليها. فقبل الاحداث كان المنع يمس أحزابا سياسية محددة مسبقا، كالحزب الشيوعي والحزب الناصرى. وبعد أحداث يناير أصبح التضييق والخنق يشمل كل الحركات السياسية التي كانت موجودة تحت اسم المنابر الحرة، وكذلك وسائلها الدعائية.

أما اليوم، وبعد أن وقع السادات على اتفاقية الخيانة، وأصبح معزولا تمام العزلة، وعلى كافة الاصعدة، فانه لجأ الى سن تشريعات أخرى، وحل البرلمان وتنظيم انتخابات عامة سنتين قبل الاوان. ان النظام الساداتي قد شعر بالخطر الذى أصبحت تشكله القوى المعارضة داخل مصر لسياسة الانفتاح على العدو الصهيوني، بعد اجماع كل الحركة الوطنية والتقدمية على نبد معاهدة الاستسلام، ومن تمة رأى السادات ضرورة تقنينات جديدة تسمح له بالحد من فعالية هذه القوى، واختلاق جو من الوحدة الوطنية المصطنعة لتأييد المعاهدة، وفي نفس الوقت المحافظة على واجهة ديموقراطية شكلية لطمأنة الرأسمال الغربي.

فقبل تنظيم انتخابات ٧يونيو، لجأ السادات مرة أخرى الى مهزلة استفتاء عام، لتزكية اتفاقية الخيانة، وكذلك المصادقة على اجراءات تهدف الى "تعميق الديموقراطية". فوراء اللهجة الليبيرالية للاجراءات الاخيرة، يتغطى تشديد القمع على الوطنيين والتقدميين. وهكذا فقد منعت السلطات المصرية على أى مرشح الطعن في الاتفاقية المصرية الاسرائيلية، وخلال شهر مايو ألقي القبض على عدد من المرشحين التقدميين بتهم واهية لمنعهم من المشاركة في الحملة الانتخابية.

ولم يكتفي السادات بالاجراءات القانونية والقمعية، بل لجأ الى اختلاق حزب معارض على غرار الحزب الحكومي الذى يرأسه وعين على رأس هذا الحزب وزيره في الفلاحة والذى أقيل من منصبه لهذا الغرض. كما أمر عدد من نواب الحزب الحكومي بالالتحاق "بالحزب المعارض".

ان الديموقراطية الساداتية عاجزة عن التوفيق بين الليبيرالية الاقتصادية والليبيرالية السياسية، التي يراد لها أن تعطي الضمانات للرأسمال العالمي، والذي ينتظر منه السادات ١٥ مليار دولار التي يحتاج لها الاقتصاد المصرى بعد توقيف المساعدة العربية.

وان القوى التقدمية والوطنية المصرية عرفت وستعرف كيف تحبط كل المؤامرات والمناورات التي يحيكها النظام الرجعي الساداتي ضد الشعب المصرى وقواه المناضلة وضد الامة العربية جمعاء.

DIRECTEUR DE LA PUBLICATION : MAURICE BLANC
IMPRIMERIE : E3 EXPANSION.

COMMISSION PARITAIRE N° 60 800
DISTRIBUÉ PAR N.M.P.P.